

منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية  
جامعة مولاي إسماعيل مكناس

سلسلة: أبحاث ودراسات

# تقييم السياسات العمومية في المجال الاجتماعي: قطاع التعليم نموذجا

رشيد البوني

العدد : 20  
2021

  
جامعة مولاي إسماعيل  
UNIVERSITÉ MOULAY ISMAÏL

  
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية  
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES ÉCONOMIQUES ET SOCIALES

## الفهرس

1	مقدمة:
22	القسم الأول: تقييم السياسات العمومية في التعليم المدرسي
25	الفصل الأول: السياسات العمومية في التعليم المدرسي: المحددات والغايات
26	المبحث الأول: الاختيارات الكبرى للنظام التعليمي
27	المطلب الأول: النظام التعليمي: الغايات والأبعاد
27	الفقرة الأولى: النظام التعليمي والسياسات التعليمية
27	أولاً: السياسات العمومية في مجال التربية والتعليم
35	ثانياً: النظام التعليمي وغاياته الكبرى
44	الفقرة الثانية: المبادئ الأساسية والأهداف العامة للنظام التعليمي
45	أولاً: المبادئ الأساسية للنظام التعليمي
48	ثانياً: الأهداف العامة للنظام التعليمي
51	المطلب الثاني: النظام التعليمي ورهانات الديمقراطية والتنمية
52	الفقرة الأولى: النظام التعليمي ورهانات الديمقراطية
52	أولاً: صناعة القرار التعليمي
54	ثانياً: محددات الإصلاحات التعليمية
61	الفقرة الثانية: السياسات العمومية في التعليم ورهان التنمية
61	أولاً: التعليم والتنمية الاقتصادية
63	ثانياً: التعليم والتنمية البشرية
65	المبحث الثاني: الفاعلون في السياسات العمومية في مجال التعليم
66	المطلب الأول: الفاعلون الرسميون
66	الفقرة الأولى: المؤسسة الملكية والهيئات الاستشارية
66	أولاً: المؤسسة الملكية
69	ثانياً: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
77	الفقرة الثانية: الفاعلون الرسميون الآخرون
77	أولاً: الحكومة
79	ثانياً: البرلمان

84.....	ثالثا : القضاء
85.....	رابعا: الجماعات الترابية
89.....	المطلب الثاني: الفاعلون غير الرسميون
90.....	الفقرة الأولى: الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني
90.....	أولا : الأحزاب السياسية
91.....	ثانيا: النقابات
92.....	ثالثا: المجتمع المدني
94.....	الفقرة الثانية: الجماعات الضاغطة والرأي العام والإعلام
94.....	أولا : الجماعات الضاغطة
96.....	ثانيا : الرأي العام
97.....	ثالثا : الإعلام
101.....	الفصل الثاني: تقييم السياسات العمومية في التعليم المنرسي وأفاقه
101.....	المبحث الأول: تقييم السياسات العمومية خلال عشرية الإصلاح
102.....	المطلب الأول: تقييم الميثاق الوطني للتربية والتكوين
102.....	الفقرة الأولى: المردودية الداخلية للنظام التعليمي
103.....	أولا: تقييم الموارد المالية والبشرية
110.....	ثانيا: تقييم الفعالية الداخلية
120.....	الفقرة الثانية: المردودية الخارجية للنظام التعليمي
120.....	أولا: ملاءمة النظام التعليمي مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي
128.....	ثانيا: الأثر على مستوى القيمي والسلوكي والايديولوجي
132.....	المطلب الثاني : تقييم البرنامج الاستعجالي
133.....	الفقرة الأولى : سياقات ومرتكزات البرنامج الاستعجالي
133.....	أولا : السياقات
135.....	ثانيا : مرتكزات البرنامج الاستعجالي
139.....	الفقرة الثانية : حصيلة البرنامج الاستعجالي وأثاره
139.....	أولا : حصيلة البرنامج الاستعجالي
150.....	ثانيا : أثر البرنامج الاستعجالي وامتداداته
160.....	المبحث الثاني: تقييم تجربة اللامركزية واللامركز بالتمركز بالتعليم المنرسي



160	المطلب الأول : تقييم الجانب المؤسسي.....
161	الفقرة الأولى: الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.....
161	أولاً : الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بين القانون والواقع.....
170	ثانياً : آفاق التدبير اللامركزي بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.....
175	الفقرة الثانية: المديرية الإقليمية.....
175	أولاً: واقع التدبير اللامركزي بالتعليم المنرسى.....
181	ثانياً: آفاق تطوير التدبير اللامركزي بالمديرية الإقليمية.....
183	الفقرة الثالثة: المؤسسات التعليمية.....
183	أولاً: واقع تدبير المؤسسات التعليمية.....
195	ثانياً: المؤسسات التعليمية ورهان الديمقراطية والحكمة.....
200	المطلب الثاني : تقييم نهج الحكامة.....
200	الفقرة الأولى: تدبير الموارد البشرية والمالية والمادية.....
201	أولاً: تدبير الموارد البشرية كأساس للحكمة الجيدة.....
205	ثانياً: تدبير الموارد المالية والمادية.....
210	الفقرة الثانية : تدبير الدعم الاجتماعي والتحفيز والجانب التربوي.....
210	أولاً : الدعم الاجتماعي والتحفيز ومحدودية الفعالية.....
223	ثانياً: التدبير التربوي بين ضعف الجودة ومحدودية الفعالية.....
231	خاتمة القسم الأول:.....
234	القسم الثاني: تقييم السياسات العمومية في التعليم الجامعي.....
237	الفصل الأول : سياسات التعليم الجامعي ورهانات التنمية الشاملة.....
238	المبحث الأول: مبادئ ووظائف وتحديات التعليم الجامعي.....
238	المطلب الأول: مبادئ وأهداف التعليم الجامعي.....
239	الفقرة الأولى: أهداف التعليم العالي.....
242	الفقرة الثانية: مبادئ التعليم الجامعي ومركزاته.....
244	المطلب الثاني: وظائف وتحديات التعليم الجامعي.....
244	الفقرة الأولى: وظائف التعليم الجامعي.....
245	أولاً: التعليم والتكوين.....
245	ثانياً: البحث العلمي.....

247	ثالثاً: خدمة المجتمع.....
249	الفقرة الثانية: تحديات التعليم الجامعي.....
249	أولاً: المتغيرات العالمية.....
257	ثانياً: المتغيرات الداخلية.....
265	المبحث الثاني: التعليم الجامعي بين الأزمة ومحاولات الإصلاح.....
266	المطلب الأول: مستوى استقلالية مؤسسات التعليم الجامعي ودمقرطتها.....
267	الفقرة الأولى: مستوى استقلالية مؤسسات التعليم الجامعي.....
267	أولاً: استقلالية مؤسسات التعليم الجامعي.....
279	ثانياً: حدود استقلالية التعليم الجامعي.....
291	الفقرة الثانية: مدى ديمقراطية التعليم الجامعي وبنياته.....
291	أولاً: ديمقراطية التعليم الجامعي.....
299	ثانياً: ديمقراطية بنيات التعليم الجامعي.....
306	المطلب الثاني: إشكالية تمويل التعليم الجامعي.....
307	الفقرة الأولى: دور مختلف الفاعلين في تمويل التعليم الجامعي.....
307	أولاً: التمويل العمومي للتعليم الجامعي.....
313	ثانياً: التمويل الذاتي للتعليم الجامعي.....
320	الفقرة الثانية: اقتصاد التعليم العالي: العائد والتكلفة.....
320	أولاً: اقتصاديات التعليم.....
329	ثانياً: العائد والتكلفة في التعليم الجامعي المغربي.....
334	الفصل الثاني: تقييم اصلاح ادارة التعليم الجامعي وآليات تفعيله.....
336	المبحث الأول: البنيات التنظيمية وامكانيات التنظيم.....
337	المطلب الأول : البنيات التنظيمية.....
338	الفقرة الأولى: الادارة المركزية.....
338	أولاً: التنظيم الإداري المركزي.....
347	ثانياً: الإدارة المركزية في السياسات العمومية.....
351	الفقرة الثانية: اللامركزية واللامركز بالتحكيم العالي الجامعي.....
351	أولاً: الجامعات وسياسة اللامركزية واللامركز على ضوء الميثاق الوطني للتربية والتكوين.....
363	ثانياً: السياسة التعاقدية للدولة مع الجامعات من خلال البرنامج الاستعجالي.....

366	المطلب الثاني: إمكانيات التنظيم
367	الفقرة الأولى : التجهيزات والبنى التحتية
367	أولاً : البنى التحتية التربوية والعلمية
375	ثانياً : البنى التحتية ذات الطابع الاجتماعي
383	الفقرة الثانية: الموارد البشرية
384	أولاً: الإطار التشريعي للموارد البشرية بالتعليم الجامعي
394	ثانياً: التحليل الكمي والكيفي للموارد البشرية
413	ثالثاً: وظيفة تدبير الموارد البشرية وسؤال التحديث
424	المبحث الثاني: نحو فعالية القرار العمومي في التعليم الجامعي
425	المطلب الأول : القرار العمومي بين القطيعة والاستمرارية
425	الفقرة الأولى : قيادة الإصلاحات والرهانات
426	أولاً : القرار العمومي بشأن التعليم الجامعي ومختلف الإصلاحات
428	ثانياً : رهانات اكتساب فعالية ونجاعة القرار العمومي في التعليم الجامعي
430	الفقرة الثانية : نحو تعزيز مأسسة السياسات العمومية وتقييمها في التعليم الجامعي
430	أولاً : تعزيز مأسسة السياسات العمومية في مجال التعليم الجامعي
432	ثانياً : تقييم السياسات العمومية في التعليم الجامعي
441	المطلب الثاني : الحكامة الجامعية ومتطلبات التنمية
442	الفقرة الأولى : الحكامة الجامعية ورهاناتها
442	أولاً : الجامعة بين انكراوات ومتطلبات الحكامة
447	ثانياً : الحكامة الجامعية من خلال مشاريع تطوير الجامعة
454	الفقرة الثانية: آفاق تطوير التعليم الجامعي ومتطلبات الحكامة والتنمية
454	أولاً : التحول إلى الجامعات الذكية
460	ثانياً : سياسات التعليم الجامعي ورهانات التنمية المستقبالية
465	خاتمة القسم الثاني
468	الخاتمة العامة
475	لائحة المراجع
508	الفهرس





## رشيد البونزي

أستاذ باحث

بكلية العلوم القانونية والاقتصادية  
والاجتماعية - جامعة مولاي ابن الحاج  
مكناس -

إن محدودية السياسات العمومية في المجال الاجتماعي بالرغم من المجهود التمويلي المرصود لها. بطرح إشكالية تقييمها، ومن ثم نجاعة وفعالية السياسات المتفرعة عنها. ففي تقييم لهذه السياسات العمومية خلال العقد الأخيرين يتضح على أنها في مجال التعليم بالرغم من التطور الذي عرفته من الناحية الكمية، فهي غير منسجمة مع باقي السياسات العمومية في المجال الاجتماعي، في حين أنها جزء لا يتجزأ منها. فالتعليم بكل مستوياته (المدرسي والجامعي) يعد نسفاً فرعياً ضمن النسق الاجتماعي يتأثر به، ويؤثر فيه. لكن مخرجاته بقيت بعيدة عن غايات المشروع المجتمعي؛ إن على مستوى منقرضة التعليم وإتاحته للجميع، وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والمجالية، وتقليص الفوارق في التربية والتعليم والتكوين وكذا في المجتمع. لو على مستوى ربط التعليم بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي، والاستجابة لتحديات سوق الشغل، والتحديات القيمة والمجتمعية.

إن عدم نجاعة وفعالية السياسات العمومية في مجال التعليم ارتبطت بعدم قدرة مختلف الفاعلين في تحويل المشاكل العمومية إلى قرار عام ناجع وفعال، وكذا التوفيق بين الاختيارات المجتمعية والبدائل، وعدم إشراك مختلف المتدخلين في القطاع، ومن جهة أخرى إشكالات الحسم في الاختيارات الكبرى للنظام التعليمي والجامعي. فجل السياسات العمومية اتسمت بالازدواجية والضبابية. ما بين البعد التدييري الظرفي والتكثفراطي، وكذا التفريري الاستراتيجي؛ مما عمق الهوة بين مدخلات النظام التعليمي المدرسي والجامعي ومخرجاته.

وهكذا فإن معالجة إشكالات التعليم لا يمكن تصورها ومعالجتها خارج السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فنصحيح مسار الإصلاح، يتطلب وضع عملية إصلاح المنظومة ضمن الإطار الشامل للإصلاح الديمقراطي. كما يحتم العمل وفق عدة محددات أساسية كمدخل للإصلاح، تتمثل في التعبئة الشاملة حول المدرسة والجامعة، واعتبار التعليم قطاعاً منتجاً، واستثمارياً، والتكامل بين التعليم والتنمية بكافة مجالاتها، وكذا تفعيل مبادئ الحكامة الجيدة والممارسات الجيدة، ومأسسة وتقييم السياسات العمومية في القطاع.



Imprimerie Sijelmassa  
Zitoune - Meknès  
05 35 45 58 70